التغيرات في التركيبة العمرية للسكان في الدول العربية خلال الفترة (1980 – 2020)

(الخصائص والآثار)

الدكتور
ياسين خليفة
أستاذ في كلية الاقتصاد
جامعة الفرات

الدكتور
منذر الناصر
أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد، جامعة حلب

أحمد زهير الحاج قنبر
طالب دكتوراه – قسم السكان
كلية الاقتصاد، جامعة حلب

الملخص

اتسم النموذج الديموغرافي للدول العربية، في الماضي، بمعدلات مرتفعة للخصوبة والوفاة وقد تغير هذا النمط في المراحل اللاحقة إثر الانخفاض السريع لمعدلات وفيات الرضع وزيادة توقعات الحياة اللذين أحدثا تغيراً في البنية العمرية للسكان أدى بدوره إلى زيادة أعداد السكان في سن القدرة على العمل (15 – 64) كما أدى استمرار ارتفاع مستوى الخصوبة لعقود متتالية إلى زيادة أعداد صغار السن (0 – 14) بشكل لا سابق له.

وتنص العديد من الفرضيات التنموية الحديثة على أن التغيرات في التركيبة العمرية للسكان لها دور كبير وأثر واضح في عملية التنمية.ففي مرحلة زمنية محددة قد يكون الأثر إيجابياً أو سلبياً بالاعتماد على العلاقة بين نمو السكان في سن العمل وبين نمو السكان المعالين، بمعنى انه في حالة ارتفاع معدلات الإعالة وانخفاض نسبة السكان في سن العمل يظهر بوضوح الأثر السلبي.أما عند ارتفاع نمو السكان في سن العمل وانخفاض معدلات الإعالة، فعندها يظهر بوضوح الأثر الإيجابي لانخفاض معدلات الخصوبة ممثلاً بزيادة الادخار والاستثمار. وستشهد غالبية البلدان العربية فترة رفاه من الناحية الديموغرافية، حيث ستبقى نسبة السكان في سن العمل مرتفعة حتى عام 2020م أو ما بعده وفقاً لخصوصية كل بلد.

كلمات مفتاحية : ديموغرافية ، تنمية اقتصادية

المقدمة:

إن الانخفاض المتوقع للخصوبة بالتزامن مع عدد اقل من السكان المعالين يؤدي إلى إمكانية نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل قد تمتد على مدى خمس وعشرين سنة خاصة وأن التجارب التاريخية تبين أن حدوث هذه العملية بموازاة نمو بطئ لفئة كبار السن تتيح لعدد من الدول (في أوقات متفاوتة ولكن لزمن محدد) ظهور النافذة (الهبة) الديموغرافية.

ويمكن إيضاح مفهوم النافذة الديموغرافية بأنه الوقت الذي تزداد فيه نسبة السكان في الفئة العمرية (15 – 64) لتصل إلى أكثر من 55 % من مجموع السكان (وذلك حسب تعريف الأمم المتحدة)، وقد حدثت النافذة الديموغرافية في أوروبا بين عامي (1950 – 2000)، وبدأت في الصين عام 1990 ، ومن المتوقع استمرارها حتى عام 2015، أما الهند فمن المتوقع دخولها النافذة الديموغرافية في عام 2010 لتستمر حتى عام 2050، أما غالبية دول أفريقيا فلن تدخل النافذة الديموغرافية حتى عام 2045 وما بعد.

وتعد النافذة الديموغرافية من المظاهر الايجابية لعملية التحول في البنية العمرية للسكان والتي يمكن استغلالها للاستثمار وتحسين إنتاجية العمل، وخلق العديد من الفرص للاستثمار في الوطن العربي من اجل الاستغلال الأمثل لموارده الطبيعية والبشرية وتحسين خصائص هذه الأخيرة وخاصة تلك المتعلقة بالتعليم واقتناء المعرفة.(الاسكوا، 2008)

وتمثل النافذة الديموغرافية السمة الأبرز للمرحلة الثانية من عملية التحول الديموغرافي، و يقصد بالتحول الديموغرافي « الانتقال من حالة ارتفاع معدلات الخصوبة والوفاة إلى انخفاض معدلات الخصوبة والوفاة ». ويمر هذا التحول بمرحلتين: الأولى ينخفض فيها معدل وفيات الأطفال والرضع، بينما يستمر معدل الخصوبة مرتفعاً، فيرتفع معدل النمو السكاني وترتفع نسبة الفئات العمرية الصغيرة ويرتفع معدل الإعالة.أما المرحلة الثانية فينخفض فيها معدل الخصوبة تدريجياً حتى يبلغ معدل الإحلال (2.11 طفل لكل امرأة) فينخفض معدل النمو السكاني ويتجه نحو الاستقرار وتنخفض نسبة الفئات العمرية الصغيرة، وترتفع نسبة السكان في سن العمل، الذين كانوا في الفئات العمرية الصغيرة في المرحلة الأولى، وينخفض معدل الإعالة.

إشكالية البحث:

إن تحويل العبء الديموغرافي الناجم عن الزيادة السكانية في الدول العربية إلى (هبة ديموغرافية) يرتبط بقدرة هذه الدول على زيادة نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي لمن هم في سن العمل، إلا أن المؤشرات الحالية تبين ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدل إنتاجية القوة العاملة العربية وقلة فرص العمل المحدثة سنوياً. لذلك يجب إتباع سياسات تنموية مناسبة للاستفادة من هذه (الهبة الديموغرافية).

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من ضرورة وضع أسس علمية لخطط تنموية تستهدف الفئات العمرية الشابة والسكان في سن العمل، قادرة على تحقيق نتائج ايجابية وتجاوز إشكالية التناقض بين انخفاض الإنتاجية وضرورة خلق المزيد من فرص العمل.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة مفهوم وخصائص التغيرات في التركيبة العمرية للسكان في الدول العربية، والتعرف على أثار هذه التغيرات على واقع التنمية الاقتصادية فيها، والعمل على اقتراح منهج تخطيطي يوظف مفهوم (النافذة الديموغرافية) في خدمة الأهداف التنموية على الأمد الطويل.

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي لتحليل المشكلة، وعلى المنهج التحليلي لدراسة فروض البحث.

الدراسات السابقة:

ركزت الأبحاث والدراسات التي قامت بها الجهات الدولية على تحديد اتجاهات تطور التركيبة العمرية للسكان في الدول العربية خلال العقود القادمة، والآثار الديموغرافية المتوقعة لدخول هذا الدول مرحلة النافذة الديموغرافية، ولم توضح هذه الدراسات الأثر الاقتصادي لانفتاح النافذة الديموغرافية في الدول العربية ومن أهم هذه الدراسات الإسقاطات الدورية للسكان الصادرة عن الأمم المتحدة

التي تبين توقعات النمو السكاني في دول العالم للسنوات والعقود القادمة دون أن تشير إلى الآثار المتوقعة لهذا النمو على المؤشرات التنموية لهذه الدول.

فروض البحث:

1- إن زيادة عدد أفراد القوة البشرية في الدول العربية سيؤدي إلى انخفاض معدلات الإعالة الكلية.

2 – إن زيادة عدد أفراد القوة البشرية في الدول العربية سيؤدي إلى ارتفاع معدلات إعالة كبار السن.

3 – هناك ارتباط بين ارتفاع عدد أفراد القوة البشرية وبين ارتفاع متوسط إنتاجية القوة العاملة العربية.

حيث سندرس هذه الفروض من خلال برنامج Excel.

1- المبحث الأول ــ مفهوم وخصائص التغيرات الديموغرافية في الدول العربية:

تزايد عدد سكان العالم العربي من حوالي 36 مليون نسمة في بداية القرن العشرين إلى 80 مليوناً تقريباً في منتصفه، ليبلغ حوالي 307 ملايين في منتصف العام 2003 ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان أكثر من 400 مليون بحلول عام 2020 وفي حين وصل معدل متوسط النمو السنوي إلى حده الأقصى في الثمانينات من القرن الماضي حيث بلغ حوالي 3 %، وانخفض إلى 2.6 % خلال الفترة 1990 – 2000 ومن المتوقع تدنيه إلى أقل من 1.9 % خلال العقدين المقبلين (UN,2002). ويعود سبب هذا الانخفاض إلى استمرار تدني مستويات الوفيات وتوقع انخفاض أكبر في مستويات الخصوبة.

وعلى الرغم من زيادة العدد المطلق للسكان الذين ينتمون إلى فئة صغار السن (0 – 14) من 75 مليوناً عام 1980 إلى 109 مليون عام 2000، انخفضت نسبة هذه الفئة من مجموع السكان من 44.2 % عام 1980 إلى 38.1 % عام 2000 والى 31.9% في عام 2020، كما يتضح من الجدول التالي.كما يبين الجدول أن نسبة كبار السن سوف لن تتعدى 5 % بحلول عام 2020. على الرغم من أن عدد كبار السن (65 وأكثر) قد تضاعف من 5.7 ملايين عام 1980 إلى 10.4 ملايين عام 2000 ويتوقع زيادته ليصل

إلى 21.3 مليوناً بحلول عام 2020، وهذا يعود إلى إنه عندما يكون انخفاض مستوى الخصوبة في بدايته كما هي الحال في العالم العربي يكون التعمير أيضاً في مرحلته الأولى.

الجدول رقم (1) توزع السكان في الوطن العربي حسب الفئات العمرية الأساسية للفترة 1980 – 2020 (%)

الدولة	14 – 0			64 – 15			65 فأكثر		
	1980	2000	2020	1980	2000	2020	1980	2000	2020
الأردن	49.4	38.9	29.0	47.5	58.3	66.7	3.1	2.8	4.3
الإمارات	28.6	26.8	20.1	70.2	72.0	72.7	1.2	1.2	7.2
البحرين	34.7	29.7	21.5	63.3	67.8	72.7	2.0	2.5	5.9
تونس	42.0	30.3	22.0	54.2	64.1	70.1	3.8	5.6	7.9
الجزائر	46.5	35.1	25.6	49.6	60.8	68.6	3.9	4.1	5.8
ليبيا	46.7	32.9	27.0	51.1	63.6	66.6	2.2	3.5	6.4
سورية	49.0	39.9	29.9	48.3	57.2	65.9	2.7	2.9	4.2
جيبوتي	44.6	43.2	38.6	52.9	53.8	57.4	2.4	3.0	4.0
السودان	44.3	40.1	32.5	52.9	56.5	62.7	2.8	3.4	4.8
الصومال	46.7	47.8	47.1	50.4	49.8	50.5	2.9	2.4	2.4
العراق	46.1	40.4	35.1	51.4	57.0	61.1	2.5	2.7	3.8
عُمان	45.5	37.6	33.8	52.2	60.4	62.5	2.3	2.0	3.7
فلسطين	47.5	46.4	39.8	49.0	50.1	57.0	3.5	3.5	3.2
قطر	32.2	27.0	20.9	66.5	71.5	71.5	1.3	1.5	7.6
الكويت	40.2	30.9	20.8	58.4	67.6	73.8	1.4	1.5	5.4
لبنان	40.1	30.8	22.6	54.5	63.1	70.1	5.4	6.1	7.3
مصر	41.4	36.3	29.8	54.6	59.2	64.0	4.0	4.5	6.2
موريتانيا	43.1	43.2	39.8	52.1	53.4	56.8	4.8	3.4	3.4
المغرب	43.2	32.9	26.3	52.7	62.8	67.6	4.1	4.3	6.1
السعودية	44.3	39.7	31.8	52.9	57.8	64.1	2.8	2.5	4.1
اليمن	49.8	49.1	46.6	48.0	48.5	51.1	2.2	2.4	2.3
المجموع	44.2	38.1	31.9	52.4	58.3	63.2	3.4	3.6	4.9

المصدر: (UN,2002)

الجدول رقم (2) معدل النمو السنوي في الدول العربية للفئات العريضة
للفترة 1991 – 2010 (%)

الدولة	14 – 0		64 – 15		65 فاكثر	
	1991 – 2000	2001 – 2010	1991 – 2000	2001 – 2010	1991 – 2000	2001 – 2010
الأردن	2.9	1.1	5	2.65	3.6	5.2
الإمارات	4.8	0.2 –	4.8	2.5	5.1	8.3
البحرين	2.6	0.5	3.2	2.4	4.2	2.4
تونس	0.3	1.5 –	2.6	1.5	3.9	2.2
الجزائر	1	0.4 –	3.3	2.15	2.6	2.1
ليبيا	1	0.8	3.9	1.4	5	5.1
سورية	2	0.7	3.9	2.8	3.4	3.6
جيبوتي	3.4	1.2	3.6	1.7	4.7	3.3
السودان	1.9	1.2	2.7	2.3	3.4	3.6
العراق	2.5	1.9	3.25	3.05	3.5	3.7
فلسطين	3.7	3	3.9	3.95	3.9	1.9
قطر	3.8	0.3	4.15	2.2	6.2	8
الكويت	0.4	2.1	2.9	2.75	2.1	9.2
لبنان	0	0.5 –	1.75	1.9	1.9	1.6
مصر	1.5	1	2.5	2.25	2.8	2.8
المغرب	0.7	0.3	2.8	1.6	2.3	2.2
السعودية	3.6	2	4.5	3.15	3.6	5.2
اليمن	3.9	3.2	4	3.9	4.4	2.7
المجموع	1.9	1.3	3.05	2.5	3	3.1

المصدر: (UN,2002)

وتوضح مقارنة معدلات النمو بين مختلف الفئات العمرية للسكان الزيادة السكانية التي ستطال هذه الفئات، (كما هو موضح في الجدول رقم 2)، أنه في حين كان معدل نمو فئة صغار السن (0– 14) أدنى من معدل النمو السنوي للسكان خلال الفترة 1991 – 2000 على مستوى العالم العربي والبالغ (2.6%) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002)، تجاوز معدل نمو فئات السكان في سن القدرة على العمل وكبار السن معدل النمو

السنوي للسكان (3.05% و 3.0 % بالترتيب). ومن المتوقع أن يرتفع معدل نمو فئتي السكان في سن القدرة على العمل وكبار السن (2.5 و 3.1 %) عن معدل نمو السكان خلال الفترة 2000 – 2020 على مستوى المنطقة العربية ككل والذي يُتوقع أن يبلغ (2.04 %)، وتتراوح قيمة هذين المعدلين بين حد أقصى (3.9 %) في اليمن وفلسطين، وحد أدنى (1.4 %) في ليبيا بالنسبة إلى الفئة 15 – 64 سنة، وحد أقصى (9.2 %) في الكويت، وحد أدنى (1.6%) في لبنان بالنسبة إلى كبار السن (65 وأكثر).

ويكتسب التحول الديموغرافي في المنطقة العربية سمات خاصة إذ حدث في مرحلة غير عادية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تلخيص خصائص التحول الديموغرافي في الدول العربية بما يلي(ZEINA K,2002):

1 – تبين المعطيات المتوافرة عن المنطقة العربية قبل مرحلة التحول أن مستويات الوفيات والولادات كانت أكثر ارتفاعاً فيها عما كانت عليه في البلدان الغربية.

2 – الطابع المتأخر والسريع للتحول. فقد بدأت مستويات الوفيات بالانخفاض في تواريخ مختلفة، غالباً بعد الحرب العالمية الأولى وأحياناً بعد الحرب العالمية الثانية، وكان التطور مفاجئاً بشكل عام.

3 – بلغت معدلات النمو قيماً تفوق مرتين أو ثلاث مرات القيم الملاحظة في البلدان الغربية في مرحلة التحول.

4 – عدم انخراط التحول الديموغرافي في البلدان العربية في سياق تطور شامل وكلي، أي تطور المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة، بل كان حصيلة تحسن الظروف الصحية العامة، وانخفاض معدلات وفيات الرضع والأطفال، والتقدم الذي حققه الطب في البلدان الغربية خلال القرن العشرين.

ولإبراز نمط التحول الديموغرافي في العالم العربي، لابد من استقراء اتجاهات التغير في مستويات الوفاة والخصوبة التي تبين ارتفاع معدل الولادات مع اتجاه بطيء نحو الانخفاض منذ الخمسينات حتى أوائل الثمانينات في موازاة انخفاض منتظم وسريع لمعدل الوفيات، وقد وصلت معدلات النمو الطبيعي إلى مستويات من بين الأعلى في العالم خلال هذه الفترة ثم أخذت في الانخفاض في ما بعد و في حين تظهر المعطيات ارتباطاً واضحاً بين انخفاض معدل الوفيات من جهة وانخفاض معدلي الولادات والنمو الطبيعي بالنسبة إلى الدول النامية ككل، يبدو هذا الارتباط ضعيفاً بالنسبة إلى

العالم العربي (2003RACHAD H,)، فقد بقيت الخصوبة مرتفعة لفترة طويلة على الرغم من ارتفاع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، باستثناء حالتي لبنان وتونس حيث كان التحول مبكراً، و ساد الاعتقاد بعدم إمكان انخفاضها واستمر راسخاً حتى منتصف الثمانينات مع باحثين معروفين أمثال كيرك وكولدويل وكليلاند ووليمسون ولوتز وناجي (NAUFAL H., 1998)، وقد بينت إحدى المحاولات لربط هذا السياق الخاص بالعالم العربي بنمط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي شهدته دول الخليج العربي واستفادت منه معظم الدول العربية، أن الارتفاع السريع في العائدات النفطية الذي نتجت منه زيادات مفاجئة وكبيرة في المداخيل أدى إلى خلق طلب متزايد على الأطفال الذين أصبح عبؤهم الاقتصادي مقبولاً، كما سمح تحسن الأوضاع الصحية بجعل هذا الطلب أكثر قابلية للتحقق. لكن ارتفاع المستويات التعليمية الذي ينعكس سلباً على هذه الزيادة في الطلب على المواليد كان بطيئاً نسبياً وكانت النتيجة حدوث ارتفاع ملحوظ في مستويات الخصوبة خصوصاً بين السكان المواطنين في دول الخليج العربي، ومع انتشار التعليم، خصوصاً بين الإناث، خف الطلب على المواليد وانخفضت مستويات الخصوبة(ZEINA K,2002) وفي حين يشدد بعض الباحثين على العامل الاقتصادي في انخفاض الخصوبة ، ويرى في التحولات الاقتصادية عاملاً هاماً في تسريع التحول الديموغرافي في المنطقة العربية (NAUFAL H., 1998)، يعتبر آخرون أن اختلاف ديناميات التغير وتنوع التجارب في الدول العربية يدفعان باتجاه توخي الحذر في مقاربة التحول الديموغرافي في المنطقة العربية انطلاقاً من التجربة الغربية (RACHAD H,2003).

وتميزت الدول التي عرفت تحولاً مبكراً للخصوبة، كلبنان وتونس، بقلة مواردها وعدم تناسبها مع حجم سكانها ، وتبنيها سياسة معلنة أوغير معلنة لتنظيم الأسرة. وعموماً يبدو أن تغير الخصوبة في البلدان العربية كان يرتبط بعملية التنمية في الدول التي وضعت سياسات تنموية واضحة. في حين كانت الخصوبة ترتبط بعوامل أخرى في الدول التي لم يكن لديها خطط تنموية حقيقية، ومن هذه العوامل الرغبة بحياة لائقة في مقابل ضآلة الفرص المتاحة لتحسين المعيشة وقد قادت هذه العوامل التحول الديموغرافي بالنسبة إلى الفئات الميسورة من السكان، في حين سيّر الفئات الأخرى صراع البقاء وتكوين أسر جديدة (RACHAD H,2003).

ويلاحظ من خلال الجدول التالي، أن معدل الخصوبة الكلية على مستوى العالم العربي ككل قد ارتفع من 6,2 أطفال للمرأة الواحدة خلال الفترة 1980 – 1985 إلى 7,3 طفل للفترة 1995–2000 ثم انخفض إلى 4,1 طفل للفترة 2000–2005 ويتوقع استمرار انخفاض معدل الخصوبة الكلية إلى 3,4 طفل للفترة 2010–2015 والى 3,1 طفل للفترة 2015–2020 ، ويشير الجدول رقم (3) إلى استمرار هذا المعدل فوق مستوى الإحلال الذي يبلغ 2.1 طفل للمرأة كما يبقى مرتفع عن المعدل العالمي الذي يقدر بحوالي 2.83 طفل ، إلا أن هذا الانخفاض العام يحمل في طياته تفاوتاً في الوتيرة من بلد إلى أخر حيث يمكن التمييز بين الأنماط التالية لانخفاض الخصوبة خلال الفترة 1980 – 2000.

(أ) انخفاض سريع: أي تدني معدل الخصوبة الكلية بأكثر من 3 أطفال للمرأة: في الجمهورية العربية السورية وليبيا والجزائر.

(ب) انخفاض معتدل: أي تدني المعدل بمقدار طفلين أو أكثر. في الأردن وتونس والمغرب والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت

(ج) انخفاض بطيء: أي بمقدار طفل أو أكثر في فلسطين ومصر وعمان وجزر القمر والبحرين ولبنان واليمن والعراق والسودان،

(د) لا انخفاض: في الصومال وجيبوتي وموريتانيا.

الجدول رقم (3) معدل الخصوبة الكلية في الدول العربية للفترة 1980 – 2020

الدولة	معدل الخصوبة الكلية (طفل لكل امرأة)				
	1980 1985–	1995 2000–	2000 2005 –	2010 2015–	2015 2020–
الأردن	6.8	4.1	3.6	2.8	2.5
الإمارات	5.2	3.2	2.8	2.3	2.2
البحرين	4.6	3.0	2.7	2.2	2.0
تونس	4.9	2.3	2.0	1.9	1.9
الجزائر	6.4	3.2	2.8	2.3	2.1
ليبيا	7.2	3.4	3.0	2.4	2.2
سورية	7.3	3.8	3.3	2.6	2.4
جيبوتي	6.6	6.1	5.7	4.8	4.2
السودان	6.0	4.9	4.4	3.4	3.1
العراق	6.4	5.3	4.8	3.8	3.3

فلسطين	7.0	6.0	5.6	4.6	4.1
قطر	5.5	3.7	3.2	2.6	2.4
الكويت	4.9	2.9	2.7	2.3	2.2
لبنان	3.8	2.3	2.2	2.0	1.9
مصر	5.3	3.5	3.3	2.8	2.5
موريتانيا	6.3	6.0	5.8	5.0	4.5
المغرب	5.4	3.0	2.7	2.4	2.3
السعودية	7.2	5.1	4.5	3.4	3.0
اليمن	8.5	5.1	7.0	6.3	6.0
المجموع	6.2	7.3	4.1	3.4	3.1

المصدر: (UN,2002)

وهناك علاقة مباشرة بين انخفاض مستوى الخصوبة وتغير البنية العمرية، فانخفاض الخصوبة يؤدي إلى تدني نسبة الصغار من السكان (أقل من 15 سنة) ، وذلك يؤدي بدوره إلى ارتفاع نسبة الفئات العمرية الأخرى ويرتبط أيضاً الانخفاض السريع لمستوى الخصوبة بتسارع تعمير السكان (زيادة نسبة كبار السن) إذ يعني ذلك دخول أعداد أقل من أفواج الولادات المتتالية في البنية العمرية، ويزيد في المقابل نسبة السكان الراشدين والمعمرين إلى مجموع السكان.

أما تأثير انخفاض مستوى الوفيات على البنية العمرية، فهو مرتبط بالنمط العمري الملازم لهذا الانخفاض، فعلى الرغم من أن المكاسب التي تتحقق على صعيد فرص الحياة خلال المراحل الأولى من انخفاض مستوى الوفيات تطاول كل الفئات العمرية، فإنها أكثر أهمية بالنسبة إلى الصغار والنساء في أعمار الخصوبة، وبالتالي فهي تسهم في فتوة السكان، لكن مع التقدم الطبي وتحسن إجراءات الصحة العامة وتحقيق مستويات عالية من الصحة لفئة صغار السن، تطاول المكاسب الفئات السكانية الأكثر تقدماً في العمر وتسهم في بقاء نسب أكبر من الأفواج العمرية المتقدمة في الأعمار.

وقد أسهم تزامن مستويات مرتفعة من الخصوبة مع انخفاض مستمر لمستويات الوفاة في فتوة سكان العالم العربي، إلا أن التنوع في التجارب الديموغرافية للدول العربية والانخفاض الملحوظ للخصوبة سيؤدي إلى ظهور أنماط مختلفة من البنى العمرية في العقدين المقبلين، وقد أدى التحول الديموغرافي السريع الذي طاول حديثاً بعض الدول العربية إلى تسريع ظاهرة التعمير لسكان العالم العربي بمجمله (ZEINA K, 2002).

لكن مهماً اختلفت آليات التغير وتنوعت التجارب، يبدو التحول الديموغرافي واضحاً في العالم العربي، وقد طاول كل البلدان وقطع أشواطاً في البعض منها، في حين شارف على نهايته في البعض الآخر.

2 – المبحث الثاني ــ أثار التغيرات الديموغرافية على عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية:

يظهر أثر التغيرات الديموغرافية على عملية التنمية الاقتصادية واضحاً في ارتباط هذه التغيرات بمعدلات الإعالة وما ينتج عن انخفاضها من ارتفاع لمعدلات الادخار والاستثمار من جهة، وارتباطها أيضاً بمعدل البطالة وما ينتج عن ارتفاع نسبة السكان في سن العمل من زيادة الطلب على فرص العمل في مقابل ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على مجاراة هذا الطلب وما ينتج عن ذلك من تفاقم الأثار الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة البطالة، من جهة أخرى.

لقد أدت التغيرات الديموغرافية التي طالت غالبية المجتمعات العربية إلى حدوث تبدلات في اتجاهات ونسب الإعالة على صعيد العالم العربي ككل، حيث يظهر الجدول رقم (4) انخفاض نسبة الإعالة الكلية من 90.9 (فرد لكل مائة عامل) عام 1980 إلى 71.5 عام 2000، ويتوقع استمرار انخفاضها إلى 58.4 بحلول العام 2020، وقد طاول هذا الانخفاض كل البلدان العربية دون استثناء، وفي حين تباينت النسب عام 2000 بين حد أقصى في اليمن (106.1)، وحد أدنى في الكويت (38.7) والإمارات العربية المتحدة (38.9) وقطر (39.9) والبحرين (47.5)، ويُتوقع أن يقل هذا التباين عام 2020 بحيث ستبلغ النسبة حدها الأقصى اليمن (95.7)، وحدها الأدنى في الكويت (35.5) تليها الإمارات العربية المتحدة (37.5) والبحرين (37.7) نظراً إلى النسبة المرتفعة لفئة السكان في سن القدرة على العمل في بلدان الخليج العربي.

الجدول رقم (4) معدلات الإعالة الديموغرافية في الدول العربية للفترة 1980 – 2020 (فرد لكل مائة عامل)

الدولة	معدل الإعالة الكلية			معدل إعالة الصغار			معدل إعالة المسنين		
	1980	2000	2020	1980	2000	2020	1980	2000	2020
الأردن	110.5	71.5	49.9	104	66.7	43.5	6.5	4.8	6.4
الإمارات	42.4	38.9	37.5	40.7	37.2	27.6	1.7	1.7	9.9
البحرين	58.2	47.5	37.7	54.9	43.8	29.6	3.3	3.7	8.1
تونس	84.5	56	42.7	77.5	47.3	31.4	7	8.7	11.3
الجزائر	101.7	64.4	45.8	93.8	57.7	37.3	7.9	6.7	8.5
ليبيا	95.7	57.2	50.1	91.4	51.7	40.5	4.3	5.5	9.6
سورية	107	74.9	51.8	101.4	69.8	45.4	5.6	5.1	6.4
السودان	89	77	59.5	83.7	71	51.8	5.3	6	7.7
العراق	94.6	81.5	63.6	89.7	76.4	57.4	4.9	5.1	6.2
عُمان	91.6	65.6	60	87.2	62.3	54.1	4.4	3.3	5.9
فلسطين	104	99.6	75.4	96.9	92.6	69.8	7.1	7	5.6
قطر	50.2	39.9	39.8	48.5	37.8	29.2	1.7	2.1	10.6
الكويت	71.2	38.7	35.5	68.8	36.9	28.2	2.4	1.8	7.3
لبنان	83.5	58.5	42.6	73.6	48.8	32.2	9.9	9.7	10.4
مصر	83.1	68.9	56.3	75.8	61.3	46.6	7.3	7.6	9.7
موريتانيا	88.3	87.3	76.1	82.7	80.9	70.1	5.6	6.4	6
المغرب	89.8	59.2	47.9	82	52.4	38.9	7.8	6.8	9
السعودية	89	73	56	83.7	68.7	49.6	5.3	4.3	6.4
اليمن	108.4	106.1	95.7	103.8	101.2	91.2	4.6	4.9	4.5
المجموع	90.9	71.5	58.4	84.5	65.3	50.6	6.4	6.2	7.8

المصدر: (UN,2002)

كذلك شهدت نسبة إعالة الصغار انخفاضاً ملحوظاً على صعيد المنطقة العربيـــة من 84.5 عام 1980 إلى 65.3 عام 2000 ثم إلى 50.6 عام 2020، وقد طـــاول هـــذا

الاتجاه كل البلدان وفي عام 2000 تراوحت النسب بين حد أقصى في اليمن (101.2) تليها الصومال (96.0)، وحد أدنى في الكويت (36.9) تليها الإمارات (37.2) وقطر (37.8) وتشير التوقعات لعام 2020 إلى تباين النسب بين حد أقصى في الصومال (93.3) تليها اليمن (91.2)، وحد أدنى في الإمارات (27.6) والكويت (28.2) وقطر (29.2).

وبموازاة انخفاض نسبة الإعالة الكلية ونسبة إعالة الصغار، يلاحظ ثبات نسبي لمعدل إعالة الكبار خلال الفترة 1980 – 2000 على مستوى العالم العربي ككل ولابد من انتظار فترة من الزمن كي ينعكس انخفاض مستوى الخصوبة ارتفاعاً في نسبة إعالة الكبار، خصوصاً في البلدان التي تتميز بارتفاع مستويات الخصوبة فيها لذلك يبدو واضحاً توقع ارتفاع نسبة إعالة الكبار خلال الفترة 2000 – 2020 بحيث ستبلغ حدها الأقصى في تونس (11.3) وقطر (10.6) ولبنان (10.4) أي في البلدان التي تتسم بالاتجاه السريع نحو تحقيق مستوى الإحلال، وحد أدنى في اليمن (4.5) وفلسطين (5.6) وعُمان (5.9) أي في البلدان التي تتسم بالمسار البطيء جداً لتحقيق مستوى الإحلال.

إذاً ومن خلال ما سبق نجد أن فرضية البحث الأولى هي فرضية صحيحة حيث انخفضت معدلات الإعالة الكلية بالتزامن مع ارتفاع عدد أفراد القوة البشرية وتظهر دراسة الارتباط بينهما إلى وجود ارتباط سلبي وقوي حيث بلغ معامل الارتباط (والمحسوب عن طريق برنامج EXCEL) (0.980 –)، كما نجد أن فرضية البحث الثانية هي فرضية صحيحة أيضاً حيث ارتفعت معدلات إعالة كبار السن بالتزامن مع ارتفاع أعداد أفراد القوة البشرية العربية وتظهر دراسة الارتباط بينهما إلى وجود ارتباط إيجابي وقوي حيث بلغ معامل الارتباط (0.852).

وعلى الرغم من فتوة السكان في الوطن العربي إلا أنه يلاحظ أن نسبة العاملين إلى عدد السكان في المنطقة العربية تعتبر من أدنى النسب عالمياً، إذ تقل عن 35 %، وبالتحديد في الجزائر والأردن واليمن والمغرب (مكتب العمل الدولي، 2004) . وتحتل مصر مرتبة الصدارة من حيث حجم العمالة في دول المنطقة العربية تليها الجزائر ثم السعودية، وتفرض الأحجام الكبيرة لقوة العمل في بعض هذه الدول تحديات كبيرة عليها تتعلق بتوفير فرص العمل ومعدلات الأجور والمستوى المعيشي للعاملين.

وتعد معدلات بطالة الشباب في العالم العربي من أعلى معدلات البطالة في العالم فقد أشار تقرير منظمة العمل الدولية حول " اتجاهات التشغيل في العالم العربي " لعام

2003 إلى أن معدلات البطالة الإجمالية ومعدلات بطالة الشباب بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط هي الأعلى في العالم بأسره. حيث ارتفع معدل البطالة بين الشباب ليبلغ (25.6 %) وهو ما يعادل ضعف معدل البطالة الإجمالي للدول العربية والذي قُدر بـ (12.2 %) لنفس العام (منظمة العمل الدولية، 2004).وتؤكد هذه الحالة وجود مشاكل ترتبط بآليات توظيف الشباب واستيعابهم في العمل، فضلا عن الخلل الهيكلي الذي يعاني منه سوق العمل العربي. وكذلك المشاكل المرتبطة بإدارة النواتج التعليمية التي لا تتلاءم مع الاحتياجات الفعلية لأسواق العمل العربية.

أما السمات المشتركة لبطالة الشباب في العالم عموماً، وفي دول المنطقة العربية خصوصاً، فيمكن إيجازها على النحو الآتي (منظمة العمل الدولية، 2004) :

(أ) تفوق البطالة بين الشباب مثيلتها بين البالغين بشكل عام، ولا تخرج الدول العربية عن هذه القاعدة.

(ب) فئة الشباب هي أكثر حساسية من فئة البالغين إزاء الصدمات و التغيرات الاقتصادية والتغير في حجم عرض العمل وبنيته.

(ج) تعد الإناث أكثر تعرضاً لبطالة الشباب وخاصة الطويلة الأمد منها، مما يحرم المجتمع من إمكانية الاستفادة من قدرات الإناث ومؤهلاتهن، ويفاقم ظاهرة التمييز بين الجنسين.

وفي هذا الخصوص، يشير تقرير الأمم المتحدة عن الشباب في العالم لعام 2003 إلى ما يلي: " يعد الشباب الفئة الأكثر عرضة لمشكلة البطالة دون غيرهم، وتتوافر دلائل على أنهم يلتحقون، بالضرورة لا بالاختيار، بالقطاع غير المنظم لكسب قوتهم، وتتسم أعمال ذلك القطاع بأنها عرضية في الغالب، لا تتطلب تفرغاً كلاماً، فلا يتمتع مزاولوها بمزايا وأمن العمل الدائم، والأسوأ من ذلك أنها تضم العاملين لحسابهم عند حد الكفاف. فبدافع من الفقر، أو من عدم إمكانية الحصول على فرص عمل أفضل لا يجد الكثير من الشباب مناصاً من التحول إلى الأنشطة غير الرسمية لكسب الدخل،ومع ضعف النمو الاقتصادي وعدم قدرته على توفير ما يكفي من فرص العمل لاستيعاب الإعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، يصبح العمل في القطاع غير المنظم الخيار الوحيد المتاح لأعداد كبيرة من الشباب، مما يجعل هدف توفير فرص عمل لائقة للجميع أمراً بعيد المنال. ومع دخول الشباب للعمل في القطاع غير المنظم وخروجهم منه فقد التمييز بين

العمالة والبطالة الكثير من معناه بحيث لم يعد لأي من العمالة والبطالة أي أهمية حقيقة " (الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2003) .

وبطالة الشباب هي بطالة الداخلين الجدد إلى سوق العمل بالدرجة الأساسية، والذين غالباً ما يتم تشغيلهم بأجور متدنية، لا فرق في ذلك بين الذكور والإناث منهم، وهم من أكثر الفئات الاجتماعية تعرضاً لمخاطر البطالة (ILO, 2001).

ويمثل ضعف إنتاجية العمل المسبب الرئيسي لمشكلات الاقتصاد والعمالة والبطالة في الدول العربية، حيث تعاني هذه الدول من ضعف في الإنتاجية كما يبين الجدول رقم (5)، لأسباب متعددة من أهمها الاعتماد على القطاع العام كمشغل رئيسي للعمالة ويتصف هذا القطاع عموما بالبيروقراطية. وانخفاض الإنتاجية لا يقتصر على القطاع العام، بل يعاني من ذلك أيضاً القطاع الخاص الصغير الحجم والساعي إلى الربحية السريعة مع ما يرافق ذلك من سيطرة الملكيات العائلية المتوارثة في هذا القطاع والتي قلما تسعى لمواكبة التطورات في مختلف المجالات التقنية والإدارية (منظمة العمل الدولية، 2004). وبدراسة الجدول رقم (5) نجد أن الفرضية الثالثة هي فرضية غير صحيحة حيث لم يؤدي ارتفاع عدد أفراد القوة البشرية إلى ارتفاع مماثل في متوسط إنتاجية العامل العربي وهو ما يشير إلى وجود مشكلات بنيوية كبيرة تعاني منها أسواق العمل العربية، ولابد من الإشارة إلى أن المستقبل الاقتصادي للمنطقة العربية سوف يعتمد إلى حد كبير على تطورات أسواق العمل فيها ومعالجة المشاكل التي تعاني منها.

الجدول رقم (5) متوسط إنتاجية العامل في الدول العربية بين عامي (1980 – 2000) مقدرة بالدولار

الدولة	1980	1990	2000
الأردن	7940	4933	5406
الإمارات	54258	32081	51778
البحرين	33606	20776	26653
تونس	3923	4400	5080
الجزائر	8701	8852	5206
ليبيا	37261	25692	18363
سورية	5275	4016	3634
السودان	1092	2616	951
العراق	15242	16988	13179
عُمان	17727	23512	27556

قطر	74648	29560	56741
الكويت	57614	20394	44284
لبنان	5396	3319	13130
مصر	1442	1811	3783
المغرب	2701	2832	2793
السعودية	52073	21626	30917
اليمن	1698	2618	1685

المصدر: (جامعة الدول العربية، 2003)

وفي مواجهة هذا التحدي الكبير، نجد المنطقة العربية في وضع فريد، إذ تـشير توقعات النمو السكاني للفترة 1990 – 2020 إلى أن معدل النمو لفئة السكان النـشيطين اقتصادياً (15 – 64 سنة) سوف يتجاوز معدل النمو للفئات المعالة اقتصادياً (أقل من 15 سنة وأكثر من 64 سنة)، وبمعدل يفوق نظيره في أي منطقة أخرى. وكما تظهر تجربـة دول شرق آسيا. فإن هذا التباين، والذي أصبح يعرف بالهبة الديمغرافيـة، يتـيح لـدول المنطقة فرصة تعجيل نموها الاقتصادي من خلال تراكم أسرع لعوامل الإنتـاج (البنـك الدولي، 2003)، وترتبط مسألة تحول " العبء الديمغرافي "إلى " هبة ديمغرافية " لـدول المنطقة على زيادة نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي لمن هم في سـن العمـل مـن السكان.

النتائج والتوصيات:

1- نستنتج مما سبق أن الدول العربية ستنقسم حتى عام 2020 تبعاً لمعدلات نمو الفئـات العمرية العريضة إلى المجموعات التالية:

1 – البلدان الفتية: نسبة صغار السن ستتراوح بين 29 و 47 في المائة ونسبة كبار السن بين 2 و 5 في المائة اليمن والمملكة العربية السعودية وموريتانيا وعمـان والعـراق والصومال والسودان وجيبوتي والجمهورية العربية السورية وجزر القمـر والأردن وفلسطين.

2 – البلدان في المرحلة الانتقالية: نسبة صغار السن ستتراوح بين 20 و 30 في المائـة كبار السن بين 5 و 7 في المائة: مصر والكويت وليبيا والجزائر والمغرب.

3 – البلدان في بداية التعمير: نسبة المعمرين ستفوق 7 في المائة ونسبة صغار السن ستتراوح بين 20 و 23 في المائة: قطر وتونس والبحرين ولبنان والإمارات العربية المتحدة.

2- كما يبين التحليل السابق أن الدول العربية ستنقسم إلى مجموعتين حتى عام 2020 فيما يتعلق بآثار التغيرات الديموغرافية فيها :

1- المجموعة الأولى وتضم الدول التي ستحصل على عائد ديموغرافي متأت من زيادة عرض العمل وانخفاض نسبة المعالين وما ينتجه ذلك من زيادة المدخرات، وهذه الدول هي (الجزائر – المغرب – تونس – مصر – لبنان – الأردن – سورية – ليبيا).

2- المجموعة الثانية وتضم الدول التي ستحصل على عائد ديموغرافي ولكن في عقود متأخرة نسبياً، كاليمن وموريتانيا.

وكلا المجموعتين بحاجة لوضع سياسات ملائمة للاستفادة من الهبة الديموغرافية، ولعل دول المجموعة الأولى تحتاج لبذل جهود مضاعفة لاقتناص هذه الفرصة وعدم إضاعتها، فيما تحتاج دول المجموعة الثانية للعمل على تسريع حدوث النافذة الديموغرافية عن طريق العمل على خفض مستويات الخصوبة لديها وتحسن الموارد البشرية المتوفرة فيها. ويمكن القول أخيراً أنه يجب على الدول العربية الراغبة بالاستفادة من النافذة الديموغرافية، وضع خطط تنموية اقتصادية بشرية تعمل على تحقيق ما يلي:

1- تقليص معدلات البطالة وخاصة بين الشباب والاستعمال الأمثل لطاقاتهم.

2- تحسن إنتاجية العمل وذلك لتعظيم القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية واستقطاب خبرات الشباب وخاصة المتحصلين منهم على شهادات عليا.

3- تحديث النظم التعليمية تماشياً مع التطور التكنولوجي والتقني.

4- تحسين برامج التأمينات الاجتماعية وتطويرها من اجل رفع أداء نظم التقاعد.

5- رفع مستوى برامج الخدمات الصحية.

6- زيادة مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية وأسواق العمل.

7- الحد من هجرة الكفاءات وإعداد برامج مناسبة للاستفادة منها في التنمية ونقل الخبرات بين الأجيال.

المراجع الأجنبية

1- ILO, 2001- **key indicators of the labor market**. 64.

2- NAUFAL H.,1998 - **(The resistance to fertility decline in Arab countries)**. The American university in Cairo, 159.

3- RACHAD H, 2003- **(Arab countries in transition: a new perspective)**. The American university in Cairo, 247.

4- UN, 2002 - **Economic and social affairs, world population prospects, the revision**, 87.

5- ZEINA K, 2002-**The demography of the Arab region: new challenges and opportunities.** The American University in Cairo, 172.

المراجع العربية

1) **الأمم المتحدة** المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2003- **التقرير عن الشباب في العالم**. الأمم المتحدة، نيويورك، 41.

2) **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، 2002- **تقرير التنمية الإنسانية العربية**. الأمم المتحدة، نيويورك، 253.

3) **البنك الدولي**، 2003- **إطلاق فرص العمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو عقد اجتماعي جديد**. نيويورك، 94.

4) **جامعة الدول العربية**، 2003-التقرير الاقتصادي العربي الموحد . مصر ، القاهرة، 138.

5) **طبارة رياض**، 1999- التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية **(1974-1999)**. الأمم المتحدة، بيروت، 184.

6) **مكتب العمل الدولي**، 2004-" اتجاهات التشغيل في العالم ". جنيف ، 153.

7) **منظمة العمل الدولية**، 2004- **بطالة الشباب في الوطن العربي نحو منظور جدي للتعامل مع تحدي العصر**. جنيف ،69.

8) **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)**، 2008- **موجز السياسات الاجتماعية – العدد الأول**. بيروت، 76.

Changes in the age structure of the population in Arab countries during the period (1980 – 2020) (Characteristics and effects)

Yassen klefa , Monther Al Nasser, Ahmd zoher alhaj kanbr
Dept. of population, Faculty of Economics, University of Aleppo

Abstract

Characterized model demographic for the Arab States, in the past, high rates of fertility and mortality has changed this pattern in subsequent phases following the rapid decline of the rates of infant mortality and increase life expectancy, which made a change in the age structure of the population in turn has led to increased numbers of population in working age (15 - 64) also resulted in the continued high level of fertility for decades in a row to increase the numbers of young people (0-14) in an unprecedented way.

According to several hypotheses, the development of modern changes in the age structure of the population have a basic role clear in the development process. In stage time-specific impact may be positive or negative depending on the relationship between the growth of working-age population and the growth of the population dependent, meaning that in the case of high dependency ratios and low proportion of the population of working age clearly shows a negative impact. But when the high population growth in the working-age dependency ratios and low, then it clearly shows the positive impact of lower fertility rates represented an increase of savings and investment. Will see the majority of Arab countries, the well-being in terms of demographic, where it will remain the proportion of working-age population is high until 2020 or later, according to the specificity of each country.

key words: Demography , economic development